

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة المالية

التطورات المالية:

تقرير الربع الثالث لسنة 2010

3 تشرين ثاني/نوفمبر 2010

التطورات المالية خلال الربع الثالث من عام 2010

أهم تطورات تنفيذ الموازنة

- ارتفع حجم عجز الموازنة في نهاية الربع الثالث من عام 2010 قليلاً عن استهداف الموازنة، وتشير توقعات العام إلى أن تنفيذ الموازنة سيبقى ضمن حدود أسقف الموازنة.
- استمرت جهود تحصيل الضرائب المحلية في تحقيق الانجازات وصولاً إلى استهدافات الموازنة، إلا أنه يبقى هنالك نقص في إيرادات المقاصة، بالمقابل ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بشكل ملحوظ إلا أنها لا تزال دون مستوى استهدافات الموازنة.
- سارت فاتورة الرواتب كما هو مخطط لها حسب استهدافات الموازنة إلا أنها انحرفت قليلاً عن مسارها عندما تم دفع مبلغ 30 مليون دولار (1.9% من فاتورة الرواتب) لتغطية علاوات لم تنتبأ بها الموازنة وحدث انخفاض في أسعار صرف العملة.
- سجلت النفقات الجارية الأخرى مستويات دون مخصصات الموازنة. وإذا بقيت نسبة النفقات التحويلية والنفقات التشغيلية خلال الربع الرابع من العام دون نسبة زيادة تبلغ 11% مقارنة بمستويات الإنفاق خلال الربع الحالي من العام فإن المبالغ التي يتم توفيرها ستعوض عن النقص في الإيرادات وتبقي الموازنة سائرة وفق ما هو مخطط لها.
- تم تحقيق نتائج هامة على صعيد تخفيض حجم صافي الإقراض الذي من المتوقع أن يكون ضمن مستوى استهداف الموازنة. وذلك ناتج عن نقل صلاحية توزيع الكهرباء في محافظتي جنين ونابلس إلى شركة توزيع كهرباء الشمال حيث أن هذه الاتفاقية ستؤدي لتحسين عملية تحصيل الفواتير.
- استمرت متأخرات الدفعات المستحقة للقطاع الخاص في التراكم لتصل إلى 88 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام ويعود هذا الأمر إلى نقص كبير في التمويل الخارجي. الجدير بالذكر أن قضية تراكم المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص تقوض مصداقية السلطة الوطنية الفلسطينية والقدرة على ضبط تنفيذ الموازنة مما يجعل هذه القضية بحاجة إلى معالجة.
- بلغ حجم دعم الموازنة الخارجي في نهاية الربع الثالث 2010 نسبة 56% فقط من حاجة الموازنة لهذا العام ، مما يشير إلى وجود نقص كبير. ويعود النقص في الدعم الخارجي للموازنة إلى الانخفاض في دعم دول المنطقة لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد تصل فجوة التمويل الخارجي إلى 300 مليون دولار في نهاية العام إذا لم تجدد دول المنطقة نشاطها في مجالات المساهمات المالية.

1. الإيرادات

سجل إجمالي إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية 526 مليون دولار خلال الربع الثالث من عام 2010 أي بزيادة مقدارها 13.6% مقارنة بالربع الثاني من نفس العام حيث سجل 463 مليون دولار (أنظر جدول رقم 1 وجدول رقم 5). الجدير بالذكر أن النصف الأول من العام يمتاز في الغالب بدفعات عالية لصالح ضريبة الدخل حيث التخفيضات المقدمة لمن يدفع هذه الضريبة في وقت مبكر من العام. كما انتفع النصف الأول من عام 2010 من الإصلاحات الإدارية في مجالات تحصيل الضرائب المحلية التي طبقت خلال تلك الفترة وخلال النصف الثاني من سنة 2009¹. إلا أنه عند مقارنة إجمالي إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية بالربع الثالث من 2009 نجد أن إجمالي إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية سجلت انخفاض مقداره 4.1% خلال الربع الثالث من 2010².

وبالرغم من ذلك فإن إجمالي صافي الإيرادات حتى نهاية الربع الثالث للعام 2010 عكس انخفاضا عن المستهدف في الموازنة بمبلغ 45 مليون دولار، وذلك كنتيجة للفجوة الكبيرة في الإيرادات غير الضريبية التي سجلت 70 مليون دولار. الجدير ذكره هو أن هنالك إمكانية لتقليص هذا النقص إلا أنها تعتمد على حدوث زيادة في تدفق السلع التجارية إلى قطاع غزة بشكل كبير كنتيجة لتخفيف شدة الحصار المفروض على قطاع غزة، بالإضافة إلى نجاح دائرة الإيرادات في وزارة المالية في تحصيل فواتير هذه السلع مما يدعم مطالباتها بمقبوضات الضريبة غير المباشرة خلال جلسات المقاصة الشهرية.

سجلت الإيرادات الضريبية المحلية خلال الربع الثالث من العام 2010 مبلغ 116 مليون دولار بعد أن كانت قد وصلت إلى ذروتها في الربع الأول من نفس العام حيث سجلت 117³ مليون دولار، بالرغم من ذلك فإن هذه الإيرادات سجلت زيادة نسبتها 38% مقارنة بالربع الثالث من العام الماضي (2009) (أنظر جدول رقم 5). وكما أشرنا في السابق فإن معظم دفعات ضريبة الدخل تتم في بداية العام. وقد سجلت ضريبة الدخل 45 مليون دولار في الربع الأول من 2010 وكان هذا أعلى مستوى تحققه حتى الآن، ثم انخفضت إلى 22 مليون دولار في الربع الثاني من نفس العام، ثم ارتفعت إلى 38 مليون دولار في الربع الثالث من نفس العام أيضاً بسبب توقيت الدفعات. كما ارتفعت ضريبة القيمة المضافة المحلية قليلاً (من 40 مليون دولار في الربع الثاني من 2010 إلى 42 مليون دولار في الربع الثالث 2010). كما حققت الجمارك المفروضة على التبغ زيادة حيث ارتفعت من 21 مليون دولار في الربع

1 - أنظر التطورات المالية تقرير الربع الأول لسنة 2010 ، 9 أيار 2010 على www.pmf.ps

2- تم قياس جميع التغييرات وفقاً للشيكال الإسرائيلي.

3 - سجلت الإيرادات الضريبية المحلية في الربع الثاني من العام 2010 مبلغ 102 مليون دولار.

الثاني 2010 إلى 22 مليون دولار في الربع الثالث من العام، وسجلت الرسوم الجمركية انخفاضاً طفيفاً في الربع الثالث من نفس العام (2010).

وقد تفوق إيرادات الضرائب المحلية استهداف الموازنة لسنة 2010 (البالغ 377 مليون دولار) بحوالي 68 مليون دولار في حال استمرار الأنماط الحالية في الربع الرابع من 2010.

الإيرادات غير الضريبية: انخفضت الرسوم المحلية إلى 51 مليون دولار خلال الربع الثالث من سنة 2010 أي بانخفاض مقداره 15% مقارنةً بالربع الثاني من نفس العام. ويعود هذا الفرق في الإيرادات غير الضريبية بين الربع الثاني والثالث من عام 2010 إلى الحصول على 10 مليون دولار كرسوم ترخيص من شركة اتصالات في حزيران 2010 والحصول على 7.3 مليون دولار من ضريبة الخروج التي يدفعها المواطن الفلسطيني المغادر عبر جسر الملك حسين⁴ (جدول رقم 5) حيث لم تتكرر هذه الإيرادات خلال الربع الثالث من 2010.

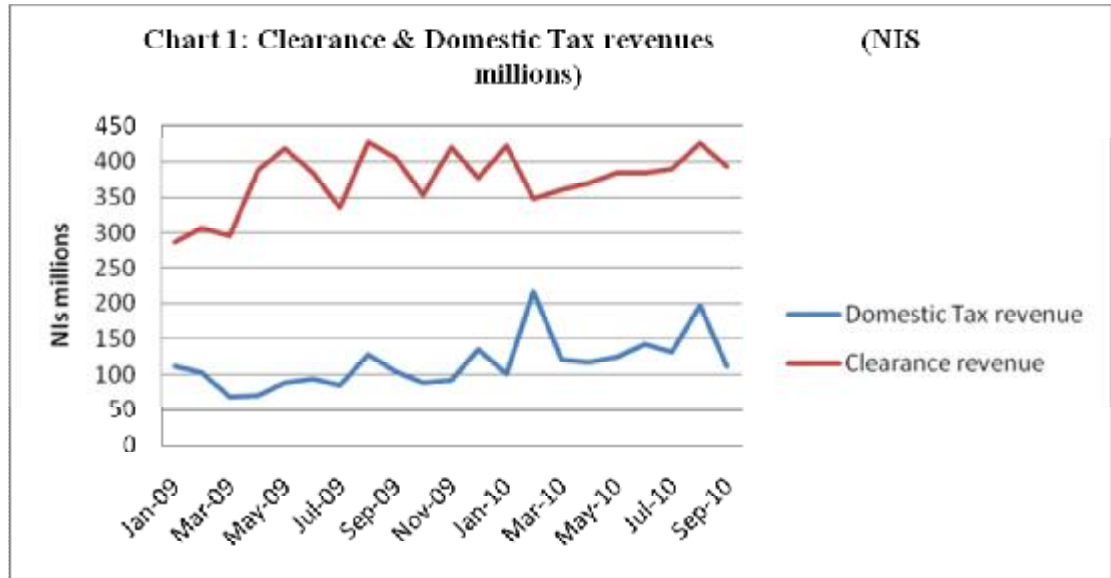
قام صندوق الاستثمار الفلسطيني بتحويل مبلغ 40 مليون دولار كتوزيعات أرباح إلى السلطة الوطنية الفلسطينية في آب/أغسطس 2010. وقد تسجل المقبوضات غير الضريبية نقصاً يصل إلى حوالي 45 مليون دولار عن استهداف الموازنة. علاوة على ذلك، أدى إلغاء اتفاق الإتصالات بين جوال وزين إلى انخفاض في متوقع الإيرادات غير الضريبية، واسترداد المبلغ المدفوع مقدماً 100 مليون دولار من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية..

سجلت **الرديات الضريبية** خلال الربع الثالث من العام 2010 حوالي 5 مليون دولار شهرياً (أي ما قيمته 16 مليون دولار)، وهو ما يمثل زيادة طفيفة عن الربع السابق حيث سجلت مبلغ 12.5 مليون دولار. تحتاج الرديات الضريبية إلى زيادة كبيرة في التمويل الخارجي لكي تسترد عافيتها مع نهاية العام، كما أن أي انخفاض في الرديات الضريبية خلال 2010 سيتحول إلى متأخرات رديات ضريبية في سنة 2011.

إيرادات المقاصة: سجلت إيرادات المقاصة زيادة مقدارها 6% خلال الربع الثالث من 2010 مقارنةً بالربع الثاني من نفس العام (أنظر جدول رقم 1 و جدول رقم 5). على أية حال، سجلت إيرادات المقاصة من العناصر الضريبية الثلاثة الرئيسية ارتفاعاً مقارنةً بالأشهر الثلاثة الماضية مما يشير إلى استعادة الأنشطة الاقتصادية لعافيتها خلال الربع الثالث

⁴ تقوم السلطات الإسرائيلية بتحصيل هذه الضريبة وتنتقاسها مع السلطة الوطنية الفلسطينية (لكل النصف)، إلا أن السلطات الإسرائيلية لا تقوم بتحويل هذه الرسوم بشكل منتظم مما يقتضي العمل على إيجاد آلية مناسبة لهذا الغرض. الجدير بالذكر أن الدفعة السابقة التي وصلت إلى 5.3 مليون دولار والتي غطت سنة 2008 كانت إسرائيل قد حولتها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية في نيسان/أبريل من العام الماضي (2009).

من 2010⁵. وعند مقارنة هذه النتائج بنتائج الربع الثالث من سنة 2009 نجد أن الزيادة في إيرادات المقاصة وصلت إلى 6.3%.



2. النفقات وصافي الإقراض

وصل مجموع نفقات السلطة الوطنية الفلسطينية وصافي الإقراض على أساس الالتزام خلال الربع الثالث من 2010 إلى حوالي 790 مليون دولار، مقارنةً بمجموع هذه النفقات خلال الربع الثاني من نفس العام حيث وصل إلى حوالي 796 مليون دولار. وسينخفض مجموع النفقات الجارية وصافي الإقراض المتوقع على أساس سنوي (البالغ 3.11 مليار دولار) بشكل طفيف عن استهداف الموازنة البالغ 3.17 مليار دولار.

كما سجلت فاتورة رواتب السلطة الوطنية الفلسطينية على أساس الالتزام خلال الربع الثالث من العام 2010 مبلغ 401 مليون دولار، وهذا المبلغ أعلى بقليل من ما كان عليه الحال في الربع الماضي من هذا العام (390 مليون دولار). نذكر هنا أنه طرأ تغيير على تصنيف الموازنة في بداية العام 2010 وفقاً للإحصاءات المالية الحكومية⁶ لصندوق النقد الدولي مما أدى إلى تقليص فاتورة الرواتب بمبلغ 9 مليون دولار على أساس سنوي. وإذا ما قارنا الربع الثالث من عام 2010 بالربع الثالث من عام 2009 وبعد إجراء التغيير في تصنيف الموازنة، نجد أن هنالك زيادة

⁵ التقارير الشهرية حول جلسات المقاصة، وزارة المالية

6- هذا يشمل طرح علاوة المواصلات من فاتورة الرواتب (43.5 مليون دولار عام 2009) وإعادة تصنيفها ووضعها ضمن النفقات التشغيلية. كما تم طرح الموظفين بعقود (34.7 مليون دولار) من النفقات التحويلية وتم إدراجها ضمن الأجور.

بنسبة 5.1%، حيث تبقى هذه الزيادة ضمن حدود الموازنة حيث توقعت زيادة في الرواتب تصل إلى 6% بما فيها 4% علاوة غلاء معيشة لعام 2010 و 2% مقابل الاحداثات الوظيفية.

تشير التوقعات إلى أن حجم فاتورة الرواتب لسنة 2010 سيصل إلى 1.58 مليار دولار مما يفوق استهداف الموازنة بنسبة 1.9% (32 مليون دولار)، وتعود هذه الزيادة إلى أسباب تم ذكرها في تقرير الربع الثاني 2010.

انخفضت نفقات الرواتب النقدية خلال الربع الثالث من هذا العام (2010) التي سجلت 376 مليون دولار عن الالتزامات بحوالي 25 مليون دولار. لا تؤثر متأخرات الرواتب على صرف الرواتب الشهرية لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أنها تؤثر على تحويل خصميات معاشات التقاعد (مساهمة الموظف) في صندوق التقاعد والخصميات لطرف ثالث. كما تم نقل كم لا يستهان به من متأخرات صندوق التقاعد من عام 2009.

بقيت الزيادة في حجم التوظيف في السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن إطار التخفيضات في النفقات الذي نصت عليه خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية.

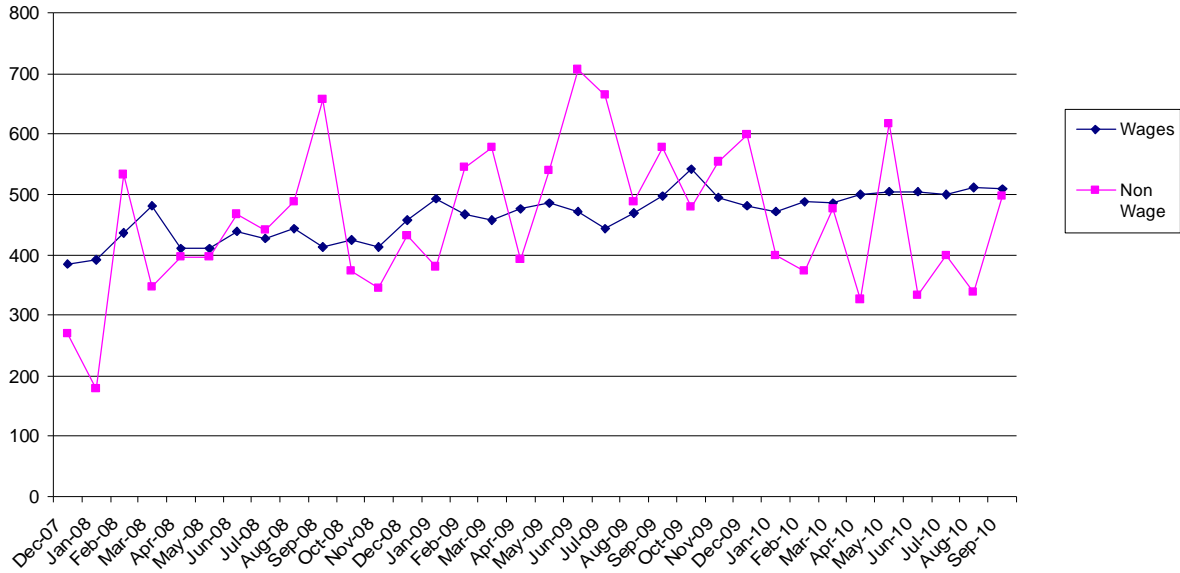
وصل حجم النفقات الجارية الأخرى على أساس الالتزام خلال الربع الثالث من 2010 إلى 326 مليون دولار أي بانخفاض مقداره 3.5% مقارنةً بالربع الثاني من نفس العام، وبانخفاض في النفقات التحويلية وصل إلى 13 مليون دولار (أنظر جدول 1 و 2)⁷.

وتشير التنبؤات الخاصة بالنفقات الجارية الأخرى لعام 2010 ووفقاً للأنماط الحالية إلى أنها ستسجل انخفاضاً عن استهداف الموازنة الذي يبلغ 1.37 مليار دولار بحيث يصل هذا الانخفاض إلى حوالي 100 مليون دولار. من الأهمية بمكان الالتزام بتحقيق هذا الانخفاض للتعويض عن النقص المتوقع في الإيرادات.

سجلت النفقات الجارية الأخرى النقدية (جدول 3 وجدول 4) خلال الربع الثالث من عام 2010 مبلغ 237 مليون دولار وبذلك تكون دون مستوى الالتزام بمبلغ 88 مليون دولار آخذين بعين الاعتبار دفع المتأخرات الذي يؤثر على مساهمة الحكومة في صندوق التقاعد، بالإضافة إلى بعض المتأخرات لبعض الموردين من القطاع الخاص.

⁷ أدى التغيير في تصنيف الموازنة إلى زيادة في النفقات الجارية الأخرى تصل إلى 9 مليون دولار (على أساس سنوي)

Chart 2: Wage and Other Current Expenditure 2008-10
(In millions of NIS)



ارتفع حجم النفقات التشغيلية نسبياً ليصل إلى 125 مليون دولار خلال الربع الثالث من 2010 (أنظر جدول رقم 2) مقارنة بحوالي 121 مليون دولار وهو حجم النفقات التشغيلية خلال الربع الثاني من نفس العام، إلا أن حجم النفقات التشغيلية سجل انخفاضاً تصل نسبته إلى 30% إذا ما قورن بالربع الثالث من 2009⁸.

الجدير بالذكر أن السلطة الوطنية الفلسطينية تبنت سياسة تهدف إلى تقليص حجم النفقات التشغيلية خلال الفترة المتبقية من العام. ومن الخطوات المتخذة في هذا المجال سحب سيارات الموظفين. إن تطبيق هذه السياسة سيؤدي إلى تقليص حجم النفقات التشغيلية بحوالي 40 مليون دولار مقارنةً بمخصصات الموازنة.

سجلت النفقات التحويلية البالغة 196 مليون دولار خلال الربع الثالث من 2010 انخفاضاً عن الربع الثاني من نفس العام حيث وصلت إلى 209 مليون دولار (أنظر جدول 2) و انخفاض عن الربع الثالث من عام 2009 بنسبة 17.6% حيث وصلت إلى حوالي 238 مليون دولار. تأخذ دفعات السلطة الوطنية الفلسطينية المخصصة لرواتب التقاعد نصيب الأسد من النفقات التحويلية حيث سجلت خلال الربع الثالث من 2010 حوالي 46 مليون دولار، تليها التزامات السلطة لصندوق التقاعد التي سجلت 38 مليون دولار، ثم المخصصات الاجتماعية البالغة 16 مليون دولار. أسباب الانتقاص في النفقات التحويلية هي أن بعض هذه النفقات لا يتم ظهورها كالتزام إلا عند

⁸ بعد التعديل والتغيير في تصنيف الموازنة

الصرف مثل رسوم وغرامات السير على الطريق و التي يخصص 50% منها لدعم البلديات. إضافة إلى ذلك مبالغ المتأخرات التي تخصص للدفع لصندوق التقاعد.

توقعات النصف الثاني من عام 2010 هي 400 مليون دولار، هذا إذا حافظنا على نفس مستوى الإنفاق للربع الثالث دون أي زيادة. ومن المتوقع أن تصل النفقات التحويلية خلال العام إلى حوالي 780 مليون دولار وهذا المبلغ أقل من استهداف الموازنة بحوالي 33 مليون دولار.

انخفض حجم النفقات الرأسمالية ليصل إلى 5 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2010 في الوقت الذي سجلت فيه في الربع الثاني من نفس العام 8 مليون دولار. ويعود هذا الانخفاض إلى قرار السلطة الوطنية الفلسطينية تقليص حجم الإنفاق على النفقات الرأسمالية نظراً للنقص في الدعم الخارجي للموازنة. لذا، فإنه من غير المتوقع لهذه النفقات أن تزيد عن 5 مليون دولار في الربع الرابع من هذا العام (2010)، مما قد يؤدي إلى توفير مبلغ 23 مليون دولار من أموال الموازنة، و من الممكن هذا أن يؤدي إلى احتياج أكثر لمثل هذه النفقات في عام 2011.

ولقد سجل صافي الإقراض خلال الربع الثالث من 2010 انخفاضاً مقارنة بالربع السابق من نفس العام حيث وصل إلى 62 مليون دولار في الربع الثالث (2010) مقارنةً بحوالي 68 مليون دولار في الربع الثاني من العام 2010. وإذا ما قارنا هذه الفترة (الربع الثالث 2010) بمثلتها من العام المنصرم (الربع الثالث من العام 2009) فإننا نجد أن هنالك انخفاض مقداره 27 مليون دولار (أو 22%). وإذا افترضنا استمرار هذا الانخفاض في حجم صافي الإقراض فإن وزارة المالية تتوقع بأنها ستتمكن من الوصول إلى ما خصص لصالح صافي الإقراض في الموازنة لعام 2010 البالغ 250 مليون دولار.

وقد تم تحقيق تقدم على صعيد تقليص الدعم الحكومي للبلديات لتغطية تكاليف الكهرباء وتغطية المواطنين المتخلفين عن دفع فواتير الكهرباء المترتبة عليهم. وقد تم اتخاذ إجراءات معينة في هذا المجال (أنظر تقرير الربع الثاني 2010). و كخطوة عملية بدءاً 1 أكتوبر 2010 توقفت السلطة الوطنية الفلسطينية عن تزويد الوقود لمحطة كهرباء غزة بعد أن تم تسدسد جميع فواتير وقودها من قبل شركات التوزيع.

وصل حجم النفقات التطويرية التي مرّت عبر خزانة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2010 إلى 134 مليون دولار مقارنة بحوالي 69 مليون دولار خلال الربع الثاني من نفس العام (أي بزيادة مقدارها 94%)، مما يعكس تحقيق التزامات سابقة قُطعت في النصف الأول من العام. وقد خُصص معظم هذا المبلغ لصالح البنية التحتية الأمنية بما في ذلك القواعد ومراكز التدريب (43 مليون دولار -أنظر جدول رقم 6

ب)، والإنفاق على المشاريع التطويرية المجتمعية (15 مليون دولار)، وعلى تطوير البنية التحتية (5 مليون دولار) وعلى التنمية الاقتصادية (11 مليون دولار).

ونذكر هنا أن التمويل الخارجي الموجه لصالح المشاريع التطويرية خلال النصف الأول من عام 2010 جاء دون حجم الالتزام حيث تم الحصول على مبلغ 41 مليون دولار فقط من الخارج لتمويل المشاريع التطويرية (تم استلام 17 مليون دولار منها خلال الربع الثالث من 2010) من أصل 670 مليون دولار تم الالتزام بها لصالح تمويل هذه المشاريع، مما تسبب في حدوث فجوة أثرت على التزامات الإنفاق التي توقعت الحصول على التمويل في الوقت المحدد دون تأخير.

3. تمويل دعم الموازنة

ولقد سجل العجز المالي الجاري خلال الربع الثالث من 2010 مبلغ 280 مليون دولار وهذا المبلغ أدنى من نظيره في الربع الثاني من نفس العام بحوالي 67 مليون دولار، ويعود السبب في ذلك إلى القرارات المتعلقة بفرض قيود على النفقات. وفي ظل سياسة التشديد على الإنفاق الحالية، فإنه من المتوقع للعجز المالي أن يكون أقل بقليل من استهداف الموازنة البالغ 1243 مليون دولار.

وقد وصل حجم تمويل عجز الموازنة خلال الربع الثالث من العام 2010 عبر دعم الموازنة الخارجي إلى 178 مليون دولار، وهذا أدنى من حجم تمويل عجز الموازنة خلال الربع الثاني من نفس العام حيث سجل 318 مليون دولار (أنظر جدول رقم 7). وهذا أمر مقلق للغاية خاصة أن بعض الجهات المانحة مثل الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونات (PEGASE) والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كانت قد حددت التزاماتها المالية لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية في وقت مبكر بناءً على طلب من السلطة الوطنية الفلسطينية. الجدير بالذكر أن دول المنطقة كانت قد ساهمت بمبلغ 110 مليون دولار خلال النصف الأول من العام 2010، بما في ذلك دولة الكويت التي قدمت 50 مليون دولار لصالح صندوق الائتمان. ويشكل هذا المبلغ حوالي 20% من مجموع دعم الموازنة خلال هذه الفترة. وتراوحت المساهمات المقدمة من قبل دول المنطقة لدعم الموازنة بين 30% و 44% خلال السنوات الثلاث الماضية.

سجل حجم فجوة تمويل دعم الموازنة في الربع الثالث من 2010 حوالي 540 مليون دولار.

أدى الاقتراض الإضافي من النظام المصرفي الذي وصل إلى 89 مليون دولار إلى رفع حجم الدين العام للبنوك التجارية ليصل إلى 875 مليون دولار (أنظر جدول 8). كما تراكمت متأخرات الدفعات المحلية لتصل إلى 155

مليون دولار منها 25 مليون دولار لصالح صندوق التقاعد و 40 مليون دولار لصالح النفقات التطويرية و 88 مليون دولار لصالح النفقات الجارية الأخرى.

التطوير المؤسسي

ونشير هنا إلى أهم ثلاثة إنجازات في مجالات بناء القدرات والإصلاح في وزارة المالية، وهي:

- تنفيذ نموذج إعداد الموازنة في برنامج بيسان حيث نجحت الإدارة العامة للموازنة العامة في تطبيق النموذج لإعداد موازنة سنة 2011. يتيح النموذج المجال للوزارات إدخال موازنتها مستخدمة نموذج البرامج بعد تحديد أسقف موازنتها من قبل وزارة المالية. كما تستند عملية تطوير الموازنة إلى هيكلية تصنيف الموازنة المنقحة التي تم تطويرها خلال النصف الأول من 2010. الجدير بالذكر أن نموذج إعداد الموازنة لا يتيح للوزارات من وضع موازانات تفوق الأسقف المتاحة لها، كما يعمل النموذج على وضع التقديرات المستقبلية للعام آلياً وذلك استناداً إلى مقاييس اقتصادية وضعتها الإدارة العامة للموازنة العامة بشكل يتسق مع إطار الاقتصاد الكلي. كما يتفاعل نموذج إعداد الموازنة مع نظام معلومات الإدارة المالية (برنامج بيسان) عند نقل أسقف الموازنة بعد استكمال عملية الإعداد والموافقة على الموازنة.
- تفعيل نموذج اللوازم ضمن نظام معلومات الإدارة المالية (برنامج بيسان) مما يتيح المجال لمزيد من الضبط والتحكم بعملية الالتزام والإنفاق. أما الهدف من وراء هذه الخطوة الإصلاحية فهو ضمان وجود أموال كافية قبل توقيع أي عقود توريد.
- إعادة تطوير نظام الموارد البشرية والرواتب في وزارة المالية بشكل يسمح بالبدء بتنفيذه في الأول من كانون ثاني من عام 2011. أما الهدف من إعادة تطوير نظام الموارد البشرية والرواتب فهو وضع معايير للبيانات عبر الوزارات وإعطاء الوزارات الرئيسية مجالاً لممارسة ضبط وتحكم أكبر في التوظيف وتقصير دورة التوظيف إلى 45 يوماً بعد أن كانت تستمر من 6 أشهر إلى 12 شهر.